جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

المفهوم الحديث للأمن الشامل

ومدى ارتباط الرقي الاجتماعي بالأمن الوطني

الدكتور التهامي نقرة

الرياض

1410 هـ - 1990 م

المفهوم الحديث للأمن الشامل ومدى ارتباط الرقي الاجتماعي بالأمن الوطني

الدكتور التهامي نقرة(*)

الأمن من المنظور الإسلامي:

الأمن هو السبب الجامع لأهم النعم، التي بها قوام بقاء ونماء الأفراد والأمم. وقد ذكّر الله قريشاً بنعمة الله عليهم، إذ يسر لهم ما لم يتأتّ لغيرهم، وجعل لهم الأمن من عدوان المعتدين، وغارات المغيرين، وجعل لهم مهابة وحرمة في نفوس العرب، لأنهم أهل حرم الله، وولاة بيته العزيز، فلا يتعرض لهم أحد، والناس بين مختطف ومنهوب، كما جعل رزقهم يأتيهم رغداً من كل مكان، فكانوا في سعة من العيش، وتلك دعوة ابراهيم عليه السلام إذ قال: ﴿رب اجعل هذا البلد آمناً وارزق أهله من الثمرات﴾

أفلا يكون ذلك خير حافز لهم وللمؤمنين جميعاً على عبادة رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف؟

(*) مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية.

فالله تعالى يقول في محكم كتابه: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليُبدّلنهم من بعد خوفهم أمناً. ﴾[1]

فقد علق الله في هذه الآية الكريمة تحقيق الأمن على الايمان والعمل الصالح، ووعده حق، وقوله صدق. فقد أمّنهم، وملّكهم ما وعدهم، وأظهرهم على عدوهم.

رُوي أن بعض أصحاب النبي (ﷺ) شكا إليه ما يعانون من تضييق العدو عليهم، وشدة خوفهم مما يلقون من الأذى، ثم لما أمر بالهجرة الى المدينة مكث بها وأصحابه خائفين يصبحون في السلاح ويمسون، فقال رجل: متى يأتي علينا يوم نأمن فيه، ونضع عنا السلاح. فقال النبي (ﷺ): لا تلبثون إلا يسيراً حتى يجلس الرجل منكم في الملأ العظيم ليس بيده حديدة، وأنزل الله هذه الآية

من هذا المنطلق الإسلامي يحصل الالتزام الذاتي بما يحقق أمننا على مستوى الفرد والمجتمع والأمة، ولن يكون ذلك مصدراً لممارساتنا وأعمالنا المسئولة، وقيامنا بواجباتنا الجوهرية إلا بتغذية شعورنا بالمسئولية الدينية، التي هي تكليف ملزم من

---

١ = سورة النور الآية: ٥٥.

السلطة الإلٰهية العليا. فإذا كان الواجب الذي نفرضه نحن، أو تفرضه علينا سلطة انسانية لا يتعارض مع تعاليم ديننا الحنيف في الحفاظ على سلامتنا وأمننا، فإن تعلقنا بالمجالات الثلاثة للمسئولية يجعلنا مسئولين عن ذلك، أخلاقياً واجتماعيا ودينياً.

فعلى حين نستطيع أن نتصور بالنسبة الى غير المؤمن مسئولية تُفرض عليه من خارج ذاته، دون أن تكون لديه مسئولية أخرى صادرةعن ضميره الخاص، نجد المؤمن ـ على العكس ـ لا يمكن أن توجد احدى المسئوليتين لديه دون الأخرى، لأن العمل الأول للإيمان يستلزم معرفة الله، الجدير بالطاعة، والذي هو في الوقت نفسه محبوب ومعبود[1].

وللأمن الداخلي والخارجي سُننه ونواميسه الإلهية التي لا يتحقق إلا بها، والتي تمتزج فيها العوامل المادية بالعوامل المعنوية ومنها:

«إعداد القوة للدفاع العام، والتدريب على استعمال الأسلحة المتطورة، وحسن الاستعداد لمجابهة التحديات، وإقرار النظام، والرقابة الأخلاقية، ومنع الفساد، وصون

---

١ ـ محمد عبدالله دراز. دستور الأخلاق في القرآن. ١٤٢ الطبعة الأولى. ١٩٧٣م.

المكتبة الامية

الأموال العامة، والاتحاد، والتشاور في القضايا العامة، والتكافل الاجتماعي، والتمسك بالحق، ونشر العلم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعدل والرحمة والاحسان، والأمانة، ومواجهة الخيانة بحزم، والوفاء بالمعاهدات المبرمة، والوفاء بعهد الله، والضرب على أيدي المجرمين، والتوقّي من شر المكائد والمؤامرات والفتن الخ .»

فإن الاعتبار بهذه السنن الأمنية، والعمل بها في الطريق الذي رسمه الله لنا، يجعلنا أكثر إدراكاً للحق، وأكثر تحمساً للعمل به، لأنا نرى عملا محكم التدبير، كامل التنظيم، بحيث يكون لكل جزء وظيفته داخل المجتمع، فينتهي الأمر الى النتائج الطيبة التي ننشدها، وإن ظهر في النتائج ارتباك، أو حصل ما لم يكن منتظراً، فلنبحث عن الخلل في بعض الأعمال التي أدت الى تلك النتائج

وبعبارة أوضح، فإن القرآن الكريم حين يُعلن: ﴿إن الله يحكم ما يريد﴾[1] لا نفهم من الآية أنها تحكُّم واستبداد مطلق، على حين يؤكد لنا من جانب آخر: ﴿والله يقضي بالحق﴾[2].

---

١ ـ سورة المائدة. الآية: ١

٢ ـ سورة غافر الآية: ٢٠

وحين يُعلن أن الله قادر على أن يُهلك الناس جميعاً، الطائعين مع المذنبين: ﴿.. قل فمن يملك من الله شيئاً إن أراد الله أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه ومن في الأرض جميعا ..﴾[1].

فلا نفهم من هذه الآية إن الارادة الالهية تلغي الحكمة في التدبير والخلق والتقدير، أو تلغي العدل في المثوبة والعقوبة. فالله يؤكد لنا عدله وحكمته في آيات أخرى كقوله تعالى: ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾[2]

دعائم الأمن:

وقد أرشدنا القرآن الكريم الى أن التشريع الذي يحفظ على الأمة استقرارها وهدوءها وأمنها أساسه أمران، لا تسعد أمة ولا يسلم أمنها إلا بمراعاتهما، والحرص عليهما لأنهما أساس الحكم الصالح، وسبيل الحياة الطيبة وهما «الأمانة والعدل». قال تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل .﴾[3]

---

١ ـ سورة المائدة. الآية: ١٧

٢ ـ سورة هود. الآية: ١١٧

٣ ـ سورة النساء. الآية: ٥٨.

فالأمانة اسم للحق الذي أودعه الله عند الانسان وكلفه حفظه ليوصله الى صاحبه الذي يملكه، أو الذي ينتفع به، فيشمل المال، وأداؤه: تسليمه كاملا غير منقوص . . ويشمل العلم، وأداؤه: تعليمه على وجهه الصحيح: والرأي؛ وأداؤه: إبداؤه لمن يحتاج إليه، أو لمن بيده التنفيذ والدين: وأداؤه: تبليغه كما أنزله الله للاهتداء به. وأداء الأمانات يتناول تيسير طرق الوصول إليها، كنشر الكتب التي ينتفع بها الناس في دينهم ودنياهم، وتنقية تعاليم الإسلام من شوائب البدع والمنكرات والخرافات التي تفسد على الناس عقيدتهم وتصوراتهم. كما يتناول تنظيم الحياة الاجتماعية على أساس التكافل والتعاون وتنظيم الحياة الاقتصادية على أساس سليم في تنمية الثروة والموارد ونشر الثقافة التي تدعم الايمان والأخلاق والفضيلة، وتفتح آفاق الفكر للمعرفة، وتطهر القلب من دواعي الاجرام، وبواعث النفس الخبيثة

كل ذلك مما يجب على الراعي تسهيله للرعية، وهو أمانة في عنقه.

أما العدل في الأحكام، فيرجع الى تحري الحق بوسائله، والبعد عن الهوى والشهوة. وقد أرشدت الآيات الى أن سبيل الأمانة والعدل إنما هو في طاعة الله المشرع، ورسوله المبيّن، والى أولي الأمر القائمين على حدود الله الذين هم من الأمة،

يُحسون احساسها، ويهتمون بخيرها وسعادتها.

وقد لفت القرآن الكريم أنظار المؤمنين الى طائفة تنبت بينهم، ولكنها نابتة السوء وجرثومة الشر، ولا تخلو منها أمة، فحذار منهم ومن طريقتهم التي تفسد على الناس أمرهم، أولئك المنحرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، وهم خطر على أمن العباد والبلاد، وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿. ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشد تثبيتا * واذاً لآتيناهم من لدنا أجراً عظيماً * ولهديناهم صراطاً مستقيماً﴾[1].

كما أرشدنا القرآن الكريم الى ما يتوقف عليه أمن الأمة من الخارج، فأمرنا بأخذ العدة والاستعداد الدائم لمكافحة العدو الطارىء عليها، والمغتصب لها، وأمرنا بتطهير الأمة من عناصر الفساد والتخذيل التي تنبت منها وفيها، وتربط حبالها بحبال أعدائها، وتعمل في سرها على تمكين العدو من بلادها.

كما يرشدنا القرآن الكريم الى ما يتوقف عليه النصر لرد كيد المعتدين المبطلين، ويحثنا على الاعتصام بالحق، والتيقن بأن سنة الله مع أهل الحق في النصر والتأييد، وضد أهل الباطل في الهزيمة والخذلان[2] ﴿يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا

١ ـ سورة النساء. الآيات. ٦٦، ٦٧، ٦٨

٢ ـ محمود شلتوت. الى القرآن الكريم. طبعة دار الهلال. ٤٦ ـ ٤٧.

قيل لكم انفروا في سبيل الله اثّاقلتم الى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل * إلّا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير﴾[1].

عوامل الأمن الداخلي:

ومن هنا فإن أمن الشعوب والدول لا يُوهب ولا يُمنح، ولكنه يُفرض بحكمة السياسة، وحسن التدبير، واطراد التنمية، واقرار النظام، والالزام بالقيم الدينية الأخلاقية، وكسب القدرة والمهارة على درء الأخطار، والتماسك الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي، ودعم المؤسسات التي تقوم بحفظ الأمن وحل المشاكل والنزاعات التي تنبع من الداخل أو تأتي من الخارج حلولا عملية تتسم بالكياسة والحزم، والرفع من مستوى العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، الى غير ذلك من عوامل الأمن الأساسية، مادية كانت أو معنوية، فإذا تفشت الخيانة والظلم بألوانهما وأشكالهما المختلفة في مجتمع من المجتمعات فليكن خوفه من نقمة الله وسخطه قبل خوفه من غضب الناس وردود فعلهم، وليعتبر بقول الله عز وجل:

---

١ سورة التوبة. الآيتان: ٣٨، ٣٩

﴿أفأمن الذين مكروا السيئات أن يخسف الله بهم الأرض أو يأتيهم العذاب من حيث لا يشعرون * أو يأخذهم في تقلبهم فما هم بمعجزين * أو يأخذهم على تخوف، فإن ربكم لرءوف رحيم﴾[1].

فأسباب الأمن في المجتمعات البدائية تكاد تنحصر في القوة والاعتماد عليها، ولكنها اليوم في المجتمعات العربية المسلمة كثيرة ومتنوعة، وتكاد تنحصر في قدرة الأمة على ابتكار وسائلها وتحسين الموجود منها، واستخدام قدراتها وطاقاتها لتنمية امكاناتها بما في ذلك العسكرية. لأن أمن الدولة لا يتعلق فقط بقوتها العسكرية، وليست القوات المسلحة وحدها هي التي تحقق أمنها. فالقوة العسكرية اليوم وسيلة هامة من وسائل تحقيق الأمن، وسائر الوسائل الأخرى تتمثل في ثلاثة عناصر رئيسة، وهي:

١ ـ ضمان حد أدنى من الاستقرار الداخلي بتوفير حد أدنى للتنمية.

٢ ـ استخدام جميع موارد الدولة وامكاناتها المادية والبشرية، وطاقاتها الأدبية والروحية لتحقيق أهدافها المرسومة.

٣ ـ ضمان قدراتها في مختلف المجالات عن طريق الوسائل العلمية والتفوق التكنولوجي وهكذا فإن اعتبار

---

١ ـ سورة النحل. الآيات: ٤٥، ٤٦، ٤٧.

ضمان الأمن مرتهن بمدى القوة العسكرية هو نظرة قصيرة وضيقة، لأنها تواجه مشكلات الحرب، ولا تواجه تحديات السلام، وهي كثيرة في عصرنا.

ويحسن في إطار المستوى الذي نعقد فيه هذه الندوة أن نبين أن الأمة العربية لا تتحقق لها التنمية الشاملة، إلا في ظل الأمن الوطني، والأمن القومي العربي.

الأمن الوطني:

وهو تأمين كيان الدولة من الأخطار القائمة أو المحتملة التي تهددها داخلياً أو خارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها العامة للمجتمع، وتتمثل في الاستقرار السياسي والاجتماعي، والاكتفاء الذاتي في غذائها الضروري مع اختلاف الأساليب التي تتحقق بها الأهداف الوطنية بالنسبة لكل قطر أو دولة.

لكن الحقيقة الثابتة التي لا تختلف هي ما بين الأمن والتنمية من وثيق الارتباط. فكلاهما يسند الآخر ويدعمه، ذلك أن التنمية تحقق مكاسب غالية للشعب، وترفع مستواه وهذه المكاسب تحتاج الى درع يحميها من الأعداء في الداخل والخارج على حد سواء، وهذا الدرع هو قوات مسلحة قادرة متفرغة لواجباتها الوطنية السامية.

يقول مكنامارا وزير الدفاع الأمريكي السابق في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي عن مفهوم الأمن الوطني:

توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار، وبين الوضع الاقتصادي للدول، وبدون تنمية لا يتحقق أمن. والتنمية تعني التقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية. وضرب لذلك مثلا من الواقع فقال:

إذا أخذنا مثلا ٢٧ دولة غنية مما يصل الدخل الفردي فيها الى ٢٠٠٠ دولار سنويا، نجدها تمتلك ٧٥٪ من الثروة العالمية، في حين أنها لا تضم أكثر من ٢٥٪ من سكان العالم، وحتى عام ١٩٥٨م تعرضت دولة واحدة منها لاضطراب داخلي داخل أراضيها.

وإذا أخذنا مثلا ٣٨ دولة فقيرة مما يصل الدخل الفردي فيها الى ١٠٠ دولار سنوياً، نجد أن ٣٢ دولة منها عانت من صراعات داخلية هامة والمشكلة العسكرية إن هي إلا وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى، إذ يمكن للقوة العسكرية أن تساعد وحدها على توفير القانون والنظام، ولكن علاوة على ذلك لا بد من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي، حتى يصبح درعاً تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن. وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، ذلك لأن

الأمن الجماعي والتنمية الجماعية ليسا سوى وجهين لعملة واحدة.

فالدخل الفردي في الشعب يعطي مؤشراً صادقاً لاستقرار الأوضاع، إذا كان يعكس بحق جهداً حقيقياً للمجتمع في سبيل الانتاج، ويعبر عن مدى التقدم الذاتي الذي حققه المجتمع. إذاً فالتنمية الحقيقية هي مفتاح الأمن إذا كانت هذه التنمية لم تسخر لخدمة فئات معينة، ولا لخدمة جانب على حساب الجوانب الأخرى، كخدمة الأمن العسكري على حساب الأمن الغذائي، أو الثقافي، أو الاجتماعي أو غير ذلك مما تشمله التنمية.

وجاء في البيان الصادر عن مؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي انعقد في العراق سنة ١٩٨٠م، إن أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك تتمثل في: الأمن القومي، بما فيه الأمن الفكري والعسكري والغذائي والتكنولوجي ونحو ذلك من المكونات الرئيسة للأمن الاستراتيجي العربي.

وهل يعني ذلك غير ارساء الاستقلال بكل معانيه وأبعاده الاقتصادية والثقافية والسياسية. ؟

لقد اهتز الاقتصاد العربي من أساسه خلال العشرين عاماً الماضية نتيجة الحاجة المتزايدة لاستيراد المواد الغذائية

الرئيسة، وفي مقدمتها القمح، وازدادت خطورة التدهور في الوضع الغذائي العربي خلال السبعينات عندما بلغت واردات البلدان العربية من القمح نصف استهلاكها منها، حتى غدت الفجوة الغذائية في الوقت الحاضر من أكبر التحديات التي تواجه الوطن العربي، لأن هذه المشكلة أخذت تكتسي طابعاً سياسياً على مستوى العلاقات الدولية بالنسبة للقمح، في حين أن تحقيق الاكتفاء الذاتي في ذلك أمر ميسور لو ضبطت خطة عربية متكاملة بين الأقطار العربية، فالسهول الخصبة ذات المساحات الشاسعة، والمياه المتدفقة الصالحة لري آلاف الهكتارات كلها متوفرة بفضل الله في الوطن العربي. وفي إطار الاستراتيجية الاقتصادية التي وضعتها الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية (الادارة الاقتصادية) تقوم الأمانة العامة بتنظيم ندوة علمية يكون موضوعها «الأمن الغذائي في الوطن العربي» ونرجو أن توفق الندوة في دراساتها وقراراتها لهذا الموضوع الهام الحيوي.

ومن هنا يمكن القول بأن قضية الأمن الوطني هي قضية شاملة، متعددة الأبعاد، تمتد فتشمل البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة، بالاضافة الى القوى المسلحة أو الجيوش، التي لا تحقق أهداف الدولة، إلا إذا ائتمرت بأوامرها، ونفذت المهام التي كلفتها القيام بها، وهذا أمر

طبيعي بالنسبة للبلدان المتقدمة، ولكن القيادة العسكرية في العالم الثالث، كثيراً ما تنقلب الى مصدر خوف يجب أن تراقب عن كثب، بعد أن كانت مصدر أمن يطمئن إليها الشعب والسلطة على السواء. وأعمالها المضادة لا تخضع لمقاييس صحيحة مطردة يمكن اعتمادها في ساحة العمل والتطبيق، أو في الساحة الإعلامية، حتى يعرف الناس أن ما تقوم به ضد السلطة السياسية ليس من شأنها هي، بل إن ذلك ليحملها مسئولية الخيانة أمام الرأي العام الوطني، سواء نجحت فيما قامت به أو أخفقت. لكن في البلاد المتخلفة يعتبر عملها خيانة إذا فشلت، ويعتبر ثورة في حال نجاحها. وهو تناقض لا مسوغ له.

ثم إن الأوضاع التي تخلفها الانقلابات العسكرية من الأحكام العرفية في غياب الديمقراطية، والتفرد بالنفوذ المطلق في غياب المؤسسات الدستورية والاستشارية تؤخر البلاد في سياستها واقتصادها وتنميتها مراحل، وبالتالي فإن حضارات الشعوب لا تقوم بين يوم وليلة، ولكنها تُبنى على مراحل بعيدة المدى والأخلاق والخبرة والتجربة. فإذا هدم الخلف ما بناه السلف، ليعيدوا البناء من جديد، فهيهات أن تبلغ الحضارة في شعب أوجها كما يقول الشاعر:

متى يبلغ البنيان يوما تمامه اذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فالانقلابات العسكرية لا تحدث في غير بلدان العالم الثالث، وهي دليل على التخلف، وعلى انعدام المؤسسات الحامية للنظام، وعلى عقلية ابتزاز السلطة، وهي في ميزان الأخلاق الإسلامية من الفتن التي حذرنا منها النبي (ﷺ). فقد روى أبو رجاء العُطاردي قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي (ﷺ) قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية». أخرجه البخاري.

وقال عبادة بن الصامت: (دعانا النبي (ﷺ) فبايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا، وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بوّاحاً عندكم من الله فيه برهان). (أخرجه البخاري).

أما منطقة الأمن التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامة الدولة واستقرارها، فيمكن تحديدها وفقاً لثلاثة معايير.

١ ـ المعيار الجغرافي: هو ما يتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية، وما يوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجاباً وسلباً.

٢ ـ المعيار السياسي أو الايديولوجي: وهو يتعلق بالاتجاه السياسي للدولة ونوع الأفكار السائدة فيها بما توجده من

ارتباطات وعلاقات وانتماءات.

٣ ـ معيار قوة الدولة: فهنالك علاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها. فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها وتعددت ارتباطاتها، اتسع نطاق أمنها.

وكما هو واضح فإن هذه المعايير ليست على درجة واحدة من الثبات والاستمرار، فبينما نجد المعيار الأول أكثر استقرار نجد المعيار الثاني عرضة للتغيير، نتيجة تغير الظروف الداخلية، أو القيادة السياسية، أو نظام الحكم[1].

الأمن القومي العربي:

ويُقصد به تأمين مجموعة الدولة العربية من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية وحماية المناطق التي تؤثر على سلامتها، وينطلق من حقيقة الانتماء الى أمة واحدة، والارتباط بهدف الوحدة العربية.

قد يقول قائل ربما يكون من الأصح الحديث عن أمن كل قطر عربي، والجواب إن أمن كل قطر عربي يرتبط بأمن الدول العربية الأخرى على أساس أن الأمن الوطني هو جزء من كل.

---

١ ـ علي الدين هلال. المستقبل العربي. ١٩٧٩/٩/٩م. ص. ٩٩

فأهمية البحر الأحمر مثلا من الجانب الأمني جعله بؤرة للصراع الاستراتيجي العالمي. وأمنه بدون شك يرتبط بأمن المحيط الهندي، وبأمن الخليج العربي من ناحية ثانية، وبأمن البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة.

لقد قيل كثيراً أن البحر الأحمر بحر عربي. والحديث عن هذا الموضوع قد يكون تعبيراً عن آمال وتطلعات تعوزها الفرص والامكانات. والسؤال الحقيقي الذي يجب أن يُطرح هو: كيف يمكن للدول العربية المطلة على البحر الأحمر تحقيق أمنها القومي على ضوء معطيات الصراع الدولي في المنطقة، الذي كاد يجعلها مجالا للتنافس والتهديد والصراع بين الدول الكبرى.

هل يمكن اقامة قوات بحرية مشتركة في البحر الأحمر؟

هل يمكن أن يزداد الوجود العسكري العربي في البحر بشكل مؤثر وفعال، وأن تطور الدول العربية أسلحتها البحرية حتى يصبح البحر الأحمر لها، لا عليها سيما وأن الاطار الخارجي للمنطقة إطار عربي، وراءه مساحات عربية شاسعة؟

فالبحر الأحمر يقسم الساحة العربية الى قسمين:

القسم الشرقي حيث مصدر الطاقة للانتاج الصناعي متمثلا في النفط، والقسم الغربي مصدر الطاقة للانتاج الزراعي متمثلا في نهر النيل ببحيراته وروافده.

ولعل هذا يكون دافعاً لاستخدام البحر الأحمر ليكون همزة وصل بين الطاقتين لتحقيق الأمن العربي في أوسع معناه.

وما الذي يحول دون تحقيق الأمن العربي في المنطقة العربية كلها؟

ففي الوقت الذي نقرأ فيه الكثير عن الأمن الأمريكي، والأمن الأوروبي، والأمن الاسرائيلي؟

لا نكاد نقرأ شيئاً عن الأمن العربي، رغم أنه في خطر، للمخاطر التي تواجهها الأمة العربية، إلا أن اشكالية الأمن العربي في تعلقه بالفكر العربي، وبمشاكل لا تحل إلا بمواجهتها وتطويقها وتطويعها.

ففي غياب الخطر المشترك والهدف المشترك لا يمكن الوصول الى خطة مشتركة. وهذه ظاهرة حاسمة في الموضوع كله فالخطة ستكون ضد من ؟ أو مع من؟ هذه هي الصعوبة التي يجب أن نضعها في اعتبارنا ونحن نناقش مثل هذه الموضوعات الحساسة التي تتعلق بالأمن والمصير.

فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كلاهما موجود بثقله على الساحة العربية

والانتماءات العربية المختلفة ترتفع الى مرتبة القيود الضاغطة، والتناقضات القائمة

والخطة السليمة لا تبنى على ما هو قائم، بل على ما

ينبغي أن يكون. وطبيعة الخلافات القائمة، تحول دون الاتفاق على هدف مشترك.

وكان الواجب أن تنسى الدول العربية خلافاتها، وتتوحد أمام الأخطار الداهمة، وفي مقدمتها الصراع العربي الصهيوني. ولا شك أنه أكبر الأخطار وأكثرها تفاقماً. فإن بين الأمنين الوطني والقومي علاقة قوية متبادلة، إذ أن تعزيز الأمن الوطني لأي دولة عربية، يتطلب امتلاك قدرات دفاعية تشكل جزءاً عضوياً من القوة العربية اللازمة لتحقيق الأمن القومي. كما أن تعزيز الأمن القومي يجعل القوة الجماعية قادرة على ردع العدو المشترك، ومنعه من الاعتداء على أي جزء من الأمة العربية، والتصدي له في حال قيامه بالعدوان، ويضمن بالتالي الأمن الوطني للدول العربية كلها من الردع الاسرائيلي وغير الاسرائيلي، والمهمة العاجلة في الوضع الراهن هي تحقيق الأمن القومي الذي يؤمن هدفين وهما: منع تفاقم التفتيت السياسي، وإيقاف التدهور العسكري.

ثم أن اتساع مفهوم الأمن الاسرائيلي، وامتداد الأطماع الصهيونية الى الدول العربية القريبة والبعيدة، وسعي اسرائيل الى مشاركة القوى الاستعمارية في نهب ثروات الأمة العربية وقهر إرادتها، وسد سبل الوحدة والتطور أمامها تجعل الأمن الوطني لأي دولة عربية مرهوناً بالأمن القومي. ولكن هذه

العلاقة المتبادلة بين الأمنين الوطني والقومي تفقد مدلولها في حال تعدد الارادة العربية وتنامي الفكر القطري على حساب الفكر القومي[1].

وهنا أريد أن أوضح مفهوم (القومية) التي أعنيها، في إطار العقيدة الإسلامية ليست هناك خصوصية للعرب على غيرهم من الأمم بالمعنى (القومي) الذي لا يرفضه الإسلام، لأنه لا يقصيه عن موقعه الرئيس في الفكرة العربية والحركة العربية، كما نفت قوميات الغرب لاهوت الكنيسة وكهنوتها من الفكر والحركة اللذين صنعا لأوروبا دولها القومية ونهضتها الحديثة.

وفي عالمنا المعاصر ـ عالم اتحاد إرادات الدول والشعوب لبناء التكتلات والأحلاف العالمية، أو الاقليمية القادرة على مواجهة التحديات الكبرى ـ تواجه الأمة العربية تحديات الانماء والتطور والتكنولوجيا والأمن بإرادات متعددة لا تتسم بالتباين فقط، بل تصل في عديد الحالات الى مستوى التناقض والتصادم، فتعطل التجمع العربي في إطار سياسة أمنية قومية، وغدا الثقل العربي في موازين القوى بالمنطقة جزئياً، حتى أضحى التفوق الاسرائيلي الذي يهيمن على المنطقة العربية

١ ـ الهيثم الأيوبي. شئون عربية. ع ٤٣. محرم ١٤٠٦هـ ـ سبتمبر ١٩٨٥م ص. ١٥٦

كلها ينبع بشكل أساسي من التقصير العربي، لا من شجاعة المحارب الاسرائيلي، وعبقرية قادته، ولا لأن العسكرية الاسرائيلية أقوى من كل ما يمتلكه العرب من قوات.

فضخامة امكانات الأمة العربية مادياً وبشرياً وتزايد قدراتها على استيعاب الأسلحة الحديثة، دفعت قادة الدولة الصهيونية الى التفكير في ضرورة السعي لتحقيق أمنها على طريق الردع، ثم التوسع عندما تتوافر الظروف المحلية والدولية المناسبة، وقد حقق الغزو الصهيوني مراحل من مخطّطه العدواني.

صحيح إن الدول العربية على اختلاف أنظمتها متفقة على اعتبار اسرائيل عدواً مشتركاً، ولكن أساليب مواجهة هذا العدو الشرس ما تزال موضع خلاف، ويخطىء من يتصور أنه يمكن لأي دولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى، كما تشهد بذلك الأحداث الجارية سواء في منطقة الخليج العربي أو في منطقة المغرب العربي، أو في جنوب لبنان أو في غير ذلك من المناطق العربية، والرؤية الاسرائيلية للبحر المتوسط والتهديدات الخارجية ضد بعض الدول العربية. وتكفي الاشارة هنا الى التحدي الذي تمثله اسرائيل لأكثر من دولة عربية، والتحديات الأخرى التي تواجه البلاد العربية في مجموعها وعلى سبيل المثال في مجال النفط.

وهذا ينبهنا الى حقيقة مرة وهي أن أكبر أزمة يمر بها العالم العربي تتمثل في:

- عدم ادراكه في العمل للمتغيرات التي تدور حوله، وإن هو أدركها فإنه لا يتعامل معها.
- تفاقم الانقسامات العربية في كثير من أجزاء الوطن العربي حتى كاد يصبح الاجماع على رأي أو اتجاه موحد من المستحيلات! ونتيجة لذلك أضحت المبادرات التي كانت تسعى للوحدة والاتحاد أو التضامن على الأقل لم يعد لها اليوم مكان في هذا الضباب.
- استفحال حرب العصابات الارهابية في مجال السياسة الدولية.
- معادلة العلاقة بين المعسكرين الشرقي والغربي التي صار يمتزج فيها التنافس والتفاهم، فإذا كان التنافس قد دفع المعسكرين الى سباق التسلح، وتوسيع مناطق النفوذ فإن التفاهم تحت ضغط الرعب النووي منع التنافس من تجاوز الحد المقبول.
- اتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والانقسام الذي حدث نتيجة لذلك داخل مجموعة السبعة والسبعين، وتدهور النظام الاقتصادي العالمي، وضعف بعض المنظمات الاقليمية.

ـ الأخطار التي تهدد العالم العربي في الأمد القصير وعلى المدى الطويل.

ولاجتياز الفجوة الأمنية الهائلة لابد لقادة الأمة العربية وشعوبها من جسور والجسر الأساسي هو وضع حد لهذه الصراعات العربية التي تشتد وتتصاعد لدرجة استخدام القوات المسلحة، فقد يحسم الصراع المسلح برد فعل عسكري أمريكي أو سوفياتي واسع، لا يكون بمقدور القوات العربية في منطقة ما أن تتحمل عواقبه.

وأعتقد أن الحرب الايرانية العراقية المستنزفة للطاقات وللموارد ما كانت لتستمر وتحتد إلا في ظل الصراع وغياب الاتحاد.

إن تحقق الأمن القومي لا يتم بمعاهدات الصلح والهدنة ولا بالأراضي المنزوعة السلاح، ولا بالقوات الأممية، ولا بضمانات الدول العظمى، وإنما يتم بالقوة الذاتية العربية الموحدة، وذلك بتآلف القيادات السياسية في القضايا المصيرية مع العمل عند الضرورة على فصل قضية الأمن عن الخلافات الأخرى.

فإذا اقتنعت الأمة العربية بأن لها مصلحة مشتركة، فإن هذا يحتاج منها الى جهد مشترك يحافظ على كيانها وكرامتها؛

لأن الدفاع الجماعي يحتاج الى دافع جماعي ولا يمكن التخطيط للدفاع المشترك مع عدم الاتفاق على الخطر المشترك.

إن تحقيق الأمن القومي لا يتضارب مع الأمن الوطني الذي يرتبط بواقع التجزئة الى دول عربية مستقلة ذات سيادة وذات كيانات دولية متميزة، وما يتعلق بذلك من ارتباطات دولية وسياسية خارجية، وهناك أيضاً في الوقت نفسه مفهوم قومي للأمن يدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية، وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم بينها.

الخاتمـــــــة

وهكذا فإن حاجة الفرد والمجتمع الى الأمن والأمان حاجة أساسية يجب أن تتضافر فيها كل القوى وتوجه لها كافة الامكانات.

ولا شك أن القيام بمهام التنمية على أكمل الوجوه رهين الاحساس بعدم الاغتراب، والشعور بالاطمئنان الى الحاضر والمستقبل، والتخفيض من حجم الاستهلاك الذي تقويه نزعة الخوف والأثرة، وتغذيه طبيعة المجتمع الاستهلاكي، وكلها عناصر إيجابية تضاف الى الجانب الوقائي الإنمائي في قطاع الأمن بمجتمع المشاركة، الذي يولد الاحساس لدى الجماهير بمسئوليتها الجماعية من الجانب الدفاعي التأهيلي، فتزداد فعالية الخطة الأمنية الوقائية العربية.

إن أمن الوطن العربي هو إرساء السبل الكفيلة بالحفاظ على الاستقلال الكامل للدولة مع اعتبار أن النظام العالمي بثوابته ومتغيراته لا ينفصل عنه الأمن القومي، فالوطن العربي يمتد في قلب منطقة حيوية بالنسبة للاستراتيجية العالمية والكل يعرف ذلك ويقدره، ولكن بقي أن نعرف هذه الأهمية ونقدرها حق قدرها ونعمل على استثمارها من خلال عمل جماعي وجهود مشتركة، فالامكانات المتاحة للوطن العربي كثيرة

ومتنوعة: المياه والأرض والنفظ ورأس المال الذي يستثمر والأيدي التي تعمل والعقول التي تفكر وتدبر، وينبغي أن نعتقد بأن هذا التفكك المفتعل في الصف العربي وهذه التناقضات المصنوعة هي ضد طبيعة الأشياء لذلك فبالامكان تخطيها حتى لا تقف حجر عثرة في طريق أي عمل جماعي.

وهنالك ظروف ضاغطة بعضها من صنع أيدينا وبعضها من صنع غيرنا تحول دون القيام بذلك، وإن كان من الصعب أن نتغلب على القيود التي يصنعها الغير، فعلينا أن نعقد العزم لتخطي الصعاب التي نصنعها نحن، وأن يتم ذلك اليوم قبل الغد، لأن الظروف المقبلة قد تكون أشد مما نحن فيه الآن. فإن الخطر الذي يهدد الأمن في مجال التنمية ما نراه من تعطيل استعمال عوائد المداخيل القومية في مشاريع التنمية من خلال تكريس تبعية اقتصاد بعض الدول العربية للسوق الرأسمالية، كسلاح استراتيجي في نضال الدول النامية من أجل تغيير النظام الاقتصادي العالمي الحالي. إبقاء على مصالح الغرب الاقتصادية، وإن استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه كفيل بأن يحدث مجموعة من التغيرات الكبيرة في مصلحة الأمة العربية، وإن الفارق الأساسي على الصعيد الاستراتيجي بين الوجود الأمريكي في المنطقة العربية، وفي منطقة الخليج بالذات، هو أن تقويم قدرات المعسكرين لا يعني تفوق

المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أو أن السوفيات عاجز لا يملك خياراً عسكرياً بالنسبة للمنطقة العربية، بل لأن هذا الخيار لا يأتي على رأس أولوياته الاستراتيجية الراهنة، وهم جميعاً يستخدمون مفهوم الأمن لتجمع الحركات الوطنية التي رفضت الخضوع لسيطرتهم واقتسام مناطق النفوذ في المنطقة العربية، وفرض واقع جديد بها أو فرض الامتيازات العسكرية والاقتصادية على المنطقة لتفرض فيها واقعاً جديداً، وخير ما يدعم سيادة ودول المنطقة واستقلالها التزامها بسياسة عدم الانحياز التي تحفظها من أخطار التبعية للتكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول الذرية وتحفظ لها حق السيادة على مواردها الطبيعية، وعدم تدخل الغير للسيطرة على ثرواتها الضخمة، واستمرار تدفق النفط وضمان أمن مصالحها ومصالح حلفائها فيها، ومنع الزيادة في الأسعار إلا على أساس معدلات التضخم الغربي، حتى يتمكن الوطن العربي من التفرغ لمهمات البناء ويسهم بشكل أكبر في حل القضايا العادلة للشعوب العربية والاسلامية.

المراجـــــع

- الى القرآن الكريم. الشيخ محمود شلتوت. دار الهلال. القاهرة:
- دستور الأخلاق في القرآن. محمد عبدالله دراز. الطبعة الأولى. ١٩٧٣م.
- شئون عربية. الهيثم الأيوبي. سبتمبر ١٩٨٥م.
- المستقبل العربي. علي الدين هلال. العدد الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٧٩م.